تخفيض كبير · كذلك فقد اصبح واضحا اليوم ان ضمان ربحية الصادرات (التي تعتبر الهدف الاساسي لسياسة التخفيض التدريجي) لم تتحقق» (ملحق هتسوفيه ، ٣١ـ١٢ـ٧٦) ·

لذلك يمكن القول ان كل واحد من هذه الاصلاحات قد ادى الى نتائج جزئية· اما المكسب العام فهو تحقيق تحسن في ميزان المدفوعات خلال السنة الماضية ، ناتج في اساسه عن تأثير السوق العالمية ، ولكن ليس هناك اي تأكيد لاستمرار هذا التحسن خلال هذه السنة ·

وبالنسبة للاهداف الاقتصادية خلال هذه السنة ، فقد اعلنت وزارة المالية الاسرائيلية ان هناك ثلاثة اهداف ستعمل على تحقيقها، وهي : اولا وقف التضخم المالي السريع· ثانيا ، اعادة تجديد الانعاش الاقتصادي· ثالثا ، تحسين ميزان المدفوعات ·

التضخم المالي يهرب الاستثمارات الجديدة

ان قضية التضخم المالي السريع هي من اكثر القضايا التي تحظى الان بالاهتمام المتزايد في اسرائيل ، بعدما اتضح خلال السنة الماضية ، ان لها تأثيرا سلبيا على الاصلاحات والاجراءات الاقتصادية، واهمها تلك المتعلقة بزيادة الاستثمارات خاصة الاجنبية · وبحسب رأي المعلق الاقتصادي في صحيفة دافار (١ـ١٢ـ٧٦) ان محاربة التضخم المالي والحد من ارتفاع الاجور يعتبر المهمة الاولى في السنة الحالية ، «وكما يبدو اصبح واضحا الان لوزير المالية ان محاربة التضخم المالي يجب ان تكون على رأس سلم الاولويات في السياسة الاقتصادية ، وذلك بعدما اتضح ان هذا التضخم يهدم كل مكسب ، ويقوض الثبات الاقتصادي والاجتماعي ويحد من الاستثمارات الجديدة ويهرب المستثمرين الاجانب · ففي نسبة التضخم المالي الحالية ، هناك احتمالات قليلة بأن نجد مستثمرين على استعداد للمخاطرة بتنفيذ استثمارات جديدة · ان عدم توفر هذه الاستثمارات سيعود بالضرر على البرامج المخططة لاعادة تجديد النمو الاقتصادي في سنة ١٩٧٨ ، وذلك بعد حدوث تدهور خطير خلال السنين الاخيرة بسبب توقف هذا النمو · وحسب تقدير بروفيسور افرايم كلايمان (استاذ اقتصاد في الجامعة العبرية) فقد ادى توقف هذا النمو الى خسارة ١٢ مليار ليرة على الاقل ، خلال السنين الثلاثة الاخيرة» · ويتحدث الكاتب في مقال اخر (دافار ، ٢١ـ١ـ٧٧) عن مشكلة الغلاء فيقول : «ان المعطيات التي نشرت في بداية هذا الاسبوع ، والتي اشارت الى ان معدل ارتفاع الاسعار للمستهلك قد بلغ خلال سنة ١٩٧٦ ، ٣٨٪ ، لم تثر اية دهشة ··· ان الجمهور الاسرائيلي لا ينفعل بوجه خاص من نسبة التضخم المالي حتى اذا بلغت ٣٨٪ ، ويصبح هذا الامر وكأنه جزء من واقع حياتنا » · وهنا بعض الامثلة على نسبة ارتفاع اسعار بعض المواد الاستهلاكية الاساسية في اسرائيل: الخبز ـ ٣ر٥٢٪ ، الحليب ومنتجاته ـ ٢ر٤٤٪ ، الزيوت والزبدة ـ ٤ر٥٤٪ ، البيض ٤ر٥١٪ ، لحوم الطيور ـ ٧ر٤٦٪ ، القهوة ـ ٢ر١١١٪ ، لحم البقر ٥ر٤٠٪ ·

ويلخص عضو اللجنة المالية في الكنيست ، ابراهام ملميد هذا الوضع بقوله : «ان الدمج بين التضخم المالي السريع وبين توقف النمو الاقتصادي ، يشكل ميزانا سلبيا للسياسة الاقتصادية» · ويعدد ملميد الوسائل التي ينبغي اتباعها من اجل مكافحة التضخم المالي بقوله : «ان هذا العمل يجب ان يتم بواسطة تقليص الميزانيات ، واتباع سياسة الكبح